مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري*

د. محمود عبدالله الجفال

الجامعة الأردنية

التمهيـــــد

لعلّ من المفيد بادىء ذى بدء أن نحدد المقصود بمصطلحي « المقاييس » و « الفصاحة » الواردين في عنوان البحث .

أما كلمة « المقاييس » ، فهي جمع « مقياس » من الجذر الثلاثي (ق ى س) ؛ وينصرف المعنى اللغوي لها الى المقادير . وقاس الشيء يقيسه قياساً اذا قدّره على مثاله . والقياس تقدير الشيء بالشيء ؛ والمقياس : المقدار ، وما قيس به(١) .

وعند أهل الأصول ، كما ينصّ على ذلك السيد الجرجاني في كتاب التعريفات ، أن القياس هو « ابانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر . واختيار لفظ (الابانة) دون الاثبات) لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت له »(٢) .

ويورد السيّد الجرجاني تعريفاً آخر للقياس وهو أنه « ما يمكن أن يذكر فيه ضابطه ؛ عند وجود تلك الضابطة يوجد هو »(٣) .

---

* ينبغي عليّ في بداية هذا البحث أن أتقدّم بالشكر الجزيل للأصدقاء والزملاء في قسم اللغة العربيّة وآدابها بالجامعة الأردنية وبخاصة الدكتور جعفر عبابنة لتفضله مشكوراً بقراءة مسودّة البحث وابداء ملحوظاته القيّمة ؛ والأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي الذي طالما زودني بملحوظاته النفيسة التي يتعلق معظمها بمعنى الفصاحة عند البلاغيين ؛ والدكتور عبدالكريم الحياري الذي أطلعني مشكوراً على مخطوطة رسالته للدكتوراه اذ لولا ما أبدوه من آراء مفيدة لما تسنّى لي اخراج هذا البحث بصورته النهائية . فلهم مني جميعاً الاعتراف بفضلهم وجزاهم الله عني خير الجزاء .

وفي عرف اللغويين أن المقياس هو « الأساس الذي نبني عليه ما نستنبطه من قواعد اللغة أو صيغ في كلماتها ، أو دلالات في بعض ألفاظها » . والمقياس أيضاً هو المكيال أو الميزان الذي يحكم به على صحة اللغة ألفاظاً وتركيباً(٤) .

وقد يخلو لبعض الدارسين المحدثين استخدام مصطلح « معيار » بدلاً من مقياس(٥) .

على أنّ موقفنا هنا يتلخص في أن مقياس الفصاحة يعني الحكم على الألفاظ والتراكيب العربيّة من خلال النموذج الأرقى في التعبير المتمثل في لغة القرآن الكريم وتراكيبه من ناحية ، ولغة الشعر العربي القديم وتراكيبه من ناحية أخرى . اذ نجد أن أكثر الدارسين اللغويين من قدماء ومحدثين يقرّون أن الفصاحة هي ما يمثله هذان النموذجان(٦) .

وأما مصطلح « فصاحة » فقد تناوله عدد غير قليل من الباحثين بالدرس والتحليل . ولقد تركزت أكثر هذه الدراسات على المفهوم البلاغي للفصاحة كما وردت في أعمال البلاغيين القدامى . اذ نجد أن علماء البلاغة ومؤرخيها قد تناولوا موضوع الفصاحة ، لغة ومصطلحاً . غير بعيد عن البلاغة(٧) .

أما معنى الفصاحة لغة فقد ذكر ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة أن الفاء والصاد والحاء : أصل يدل على خلوص في شيء ، ونقاء من الشوب . ثم استخدمت الكلمة لتدل على اللسان فقيل : أفصح الرجل أي تكلم بالعربيّة .

وهذا يدل دلالة واضحة على أن القصد هو خلوص عربية المتكلم من الخطأ واللحن والعجمة وغيرها مما قد يشوبها أو يشينها بالاضافة الى طلاقة اللسان وسلامة النطق . وقيل أيضاً : فصح بمعنى جادت لغته حتى لا يلحن . وفي هذا دلالة أخرى على جودة كلام المرء لما تقتضيه من خلوص ونقاء . أما المعنى الاصطلاحي فيتعلق بالابانة والوضوح والظهور(٨) .

وقد لاحظ بعض الدارسين المحدثين أن المعنى الاصطلاحي للفصاحة مرّ بمرحلتين :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة النشأة التي بدأت ملامحها في الظهور على يد أبي عثمان الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥هـ) ، واستخدمت فيها الفصاحة والبلاغة بمدلولها اللغوي الذي جعل الفصاحة والبلاغة بمعنى واحد . وهذا هو ما سُمّي باختلاط مفهوم المصطلحين واستخدامهما بمدلول واحد(٩) .

المرحلة الثانية : وتبدأ على الأغلب في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري على يد أبي هلال العسكري مؤلف كتاب الصناعتين (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) : اذ يفرق أبو هلال بين مفهومي المصطلحين ، على الرغم من أنه بدأ حديثه بتأكيد المعنى المشترك الذي يحمله كل من كلمتي فصاحة وبلاغة ، في قوله : « ... واذا كان الأمر على هذا ، فالفصاحة والبلاغة ترجعان الى معنى واحد ، وان اختلف أصلاهما ؛ لأن كل واحد منهما انما هو الابانة عن المعنى والاظهار له »(١٠) .

ولكن أبا هلال يعود فيقرّر أن الفصاحة تتضمن اللفظ ، والبلاغة تختص بالمعنى ، « وعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين ، وذلك أنّ الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ؛ لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى والبلاغة انما هي انهاء المعنى الى القلب . فكأنها مقصورة على المعنى » . ويضيف أبو هلال أن المصطلحين قد يجتمعان في وصف الكلام اذا توافر للكلام حسن التأليف والمعنى معاً ، اذ يقول : « وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً اذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيّد السّبك ، غير مستكره ولا فجّ ، ولا متكلف وخم ، ولا يمنعه من أحد الاسمين شيء لما فيه من ايضاح المعنى وتقويم الحروف »(١١) .

وتجدر الاشارة هنا الى أنّ البحث في مقاييس الفصاحة اللغوية في القرن الخامس الهجري قد اقترن بمقاييس البلاغيين للفصاحة وذلك لاتصال مفهومي الفصاحة والبلاغة واختلاطهما بحيث نجد من الصعب الفصل بينهما أحياناً .

تنوع مفاهيم الفصاحة :

ان الفصاحة « لغة واصطلاحاً ومفهوماً ــ بمعزل عن البلاغة ومدلولاتها ــ كانت همّ اللغويين القدماء في القرون الهجرية الأربعة الأولى . اذ ألحّ على هؤلاء التساؤل التالي : أي لغات العرب الأفصح ؟ بل أيها التي تصلح أن تكون حجة في استقراء قواعد « العربية الفصحى » ؟

ولقد تنبّه اللغويون الأوائل الى أن « العربيّة الفصحى » تنبع من ثلاثة مصادر رئيسة هي : القرآن الكريم ، وأقوال الرسول ﷺ ، والشعر العربي الجاهلي والمخضرم الى رأس المائة الهجرية ، الا أنهم في بعض حديثهم جعلوا « الفصحى » لغة قريش : قبيلة الرسول عليه السلام ، ثم أقرّوا من بعد ذلك أن مقياس الفصاحة لأي قبيلة عربية انما هو بمقدار قربها أو بعدها من لغة قريش(١٢) .

كان هدف اللغويين العرب القدامى هو حراسة الفصحى لغة القرآن الكريم . وهذا الهدف الديني هو الذي ارتبط بأذهانهم وأذهان من خلفهم من علماء العربية ، وهو الذي جعلهم يضعون الشروط والقواعد ، بل قل القيود ، لحماية الفصحى . فكانت القيود الزمانية والمكانية ــ وهي المسماه بعصور الاحتجاج ــ(١٣) . فليست كل لهجة عربية تعدّ فصيحة ، وليس أبناء كل عصر يعتبرون فصحاء . على أننا نلحظ في الدراسات اللغوية القديمة موقفين محدّدين من الفصاحة اللغوية تطوّرا ليصبحا مقياسين مختلفين من مقاييس الفصاحة :

١ ــ الموقف البصري ، ويمثله موقف أبي عمرو بن العلاء (المتوفى عام ١٥٤ هـ) الذي سأله رجل : أخبرني عما وضعت مما سميت عربية !(١٤) أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا . قال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة ؟(١٥) فقال : أحمل على الأكثر . وأسمى ما خالفني لغات »(١٦) .

٢ ــ الموقف الكوفي ، ويمثله موقف امامهم النحوي أبي العباس ثعلب (المتوفى عام ٢٩١ هـ) في كتابه المشهور (الفصيح أو فصيح الكلام) ، ومفاده أن مداد الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها(١٧) .

إنّ المتمعن في آراء اللغويين في القرون الهجرية الأربعة الأولى ليجد أنهم اختلفوا في مواقفهم ولم يصلوا الى مقياس واحد محدّد للفصاحة ، أو الى اعتبار لغة ما/ أو لهجة ما هي الفصيحة ، وان كان هناك اجماع ينصب على اعتبار لغة قريش هي الفصيحة لأنّ قريشاً هي قبيلة الرسول ﷺ وهو القائل حين تعجب رجل من فصاحته : « انما أنزل القرآن بلساني بلسان عربيّ مبين »(١٨) . وأضاف اللغويون القدامى حجة أخرى وهي ما قاله عثمان بن عفّان رضي الله عنه لكتبة الوحي حين أمرهم بكتابة المصحف الموحّد : « ..... فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم »(١٩) .

وهذا يعني أن القدماء اعتبروا لغة قريش هي مقياس الفصحى وقد يكون هذا الاعتبار السبب في اهمال كثير من لغات القبائل العربية الأخرى . يضاف الى هذا أن لهجات القبائل العربية ــ غير القرشية ــ قد وصفت بخصائص صوتية معينة كالعنعنة والكشكشة وغيرها مما دعا اللغويين الى استهجانها ووصفها باللغات المذمومة(٢٠) .

غير أنّ هذا الموقف لم يمنع بعض اللغويين من الجهر بأن اللغات العربيّة (أي اللهجات) كلّها حجة . بل لقد أضافوا الى هذا أن للعربيّ الفصيح مستويين من التعبير : أحدهما الفصيح ، والآخر دون ذلك (وقد يعني هذا الآخر أنه اما غير فصيح أو أنه أقل فصاحة من الأول) ، ثم لا يؤثر ذلك على منزلته ــ أي العربي ــ لدى اللغويين من حيث اعتبار لغته حجة يستشهد بها على قواعد النحو(٢١) .

ومجمل الأمر أن معظم اللغويين القدامى قد جعلوا العرب صنفين : فصحاء أو غير فصحاء . ولم يكن لهم ــ في غالب الأمر ــ مقياس منهجي محدّد لاعتبار هذا التقسيم سليماً . غير أن الدراسات أثبتت أن مقياساً واحداً ظل قائماً في أذهان اللغويين ألا وهو : مدى موافقة أو مخالفة كلّ واحدة من اللهجات العربية لغة القرآن الكريم(٢٢) .

ــ ٣ ــ

انّ هذا التوجه ــ في القرون الهجرية الأربعة الأولى ــ كان نتيجة حتمية للصراع اللغوي والصراع الحضاري اللذين شهدهما المجتمع الاسلامي . فقد تحولت أمم وشعوب غير عربية الأصل والثقافة الى اللغة العربية . وشهدت هذه المرحلة نشوء ظاهرة اللحن وانتشارها

بشكل واسع . من أجل ذلك احتاج الناس الى من يضبط لهم نطق الألفاظ غالباً . والحاجة الى « تقويم اللسان » تعين المسلم ــ عربيّا كان أو غير عربي ــ على قراءة القرآن الكريم قراءة سليمة خالية من اللحن .

ولا يفوتنا هنا أن نشير الى أنّ الصراع الحضاري بين العرب والشعوب الأخرى قد شهد بزوغ الحركة « الشعوبية » ؛ وتقوم آراء الشعوبيين كما هو معروف على الطعن على العرب . ونتيجة لذلك قام عدد من علماء العربية بالرد على هؤلاء الشعوبيين . وكان من ذلك تأليف الجاحظ كتابه « البيان والتبيين » . ولعلّ عنوان هذا الكتاب يفسّر هذا التوجه الذي أملته هذه المرحلة ، اذ ان الردّ على الشعوبية ولّد بالضرورة التأكيد على بعض خصائص العرب وتميزهم عن غيرهم من الشعوب بفصاحة لغتهم .

وقد يكون هذا هو السبب الذي وجّه الفصاحة نحو نطق الألفاظ العربيّة نطقاً سليماً خالياً من العيوب الصوتية وفق معايير معينة تتلاءم وقراءة القرآن الكريم من ناحية ، ثم التخلّص من بعض عيوب النطق التي شابت بعض اللهجات العربية أو نطق الأعاجم للألفاظ العربية من ناحية أخرى .

هذا على المستوى اللفظي ، أما المعنى فلا تبرز لنا الدراسات الأولى اهتماماً مباشراً به وكأنه قد حلّ في المرتبة الثانية بعد اللفظ .

ولقد شهد القرن الرابع الهجري تحوّلاً بارزاً في دراسات اللغة العربية ، وتمثل هذا ــ في بعض وجوهه ــ في ظهور المؤلفات التي تناولت بالبحث الدقيق والمستقصي موضوع « اعجاز القرآن » ، وبخاصة ما يتعلّق بفصاحته وبلاغته .

ولا شك ان مؤلفات « اعجاز القرآن » قد سبقت بدراسات اولى انصبّت على تناول بعض آيات القرآن الكريم متفرّقة واظهار ما فيها من معان وبيان بابراز جمال لفظها واعرابها . بل لقد تناول بعض الدارسين معاني القرآن من خلال اعرابه . ولعلّ من أوائل هذه الدراسات كتاب « مجاز القرآن » لأبي عبيدة (المتوفى سنة ١٨٨هـ) ، وكتاب « معاني القرآن » للنحوي الكوفي أبي زياد الفرّاء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ)(٢٣) .

ولكن هذا التوجه أخذ مساراً مختلفاً حين أرسيت معالم الفرق الاسلامية ، وظهر لكل فرقة عدد من العلماء (أي المتكلمين) . فاستغل بعضهم موضوع « اعجاز القرآن » للترويج لمذهبه(٢٤) . وفي واقع الأمر اختلف تناول هؤلاء لاعجاز القرآن عمّا عهد لدى السابقين من علماء اللغة والنحو ، وأصبح التوجه يقتضي اظهار جمال بلاغة القرآن الكريم وفصاحته ليس من حيث لفظه فحسب بل من حيث معانيه وتراكيبه .

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن موضوع « اعجاز القرآن » و « البلاغة » أشبه بالتوأمين اللذين يشقّ على المتأمل أن يميز بينهما . بل ان دراسة علوم البلاغة ـــ عند أسلافنا ـــ والعناية بها كانت السبيل لفهم الاعجاز القرآني(٢٥) .

انّ كتاب « الصناعتين » ليعتبر بحقّ الحدّ الفاصل بين دراسات علماء الكلام ـــ وبخاصة أصحاب المذاهب الاسلامية المختلفة ـــ ودراسات اللغويين والنحويين . فقد أدرك أبو هلال العلاقة القائمة بين معرفة الفصاحة واعجاز القرآن الكريم ، وآثر الا يخوض فيما خاض فيه علماء الكلام في موضوع الاعجاز والفصاحة . وهو يشير في ختام فصله القصير عن معاني الفصاحة والبلاغة ـــ لغة ومصطلحا ـــ الى هذا ، فيقول : « وليس الغرض في هذا الكتاب سلوك مذهب المتكلمين . وانما قصدت فيه مقصد صنّاع الكلام من الشعراء والكتاب ، فلهذا لم أطل الكلام في هذا الفصل »(٢٦) .

ـــ ٤ ـــ

الفصاحة في القرن الخامس الهجري :

أما الفصاحة في القرن الخامس للهجرة فقد خاض غمارها درساً وتحليلاً غير واحد من الدارسين . ويظهر أن علماء الكلام كان لهم النصيب الأكبر في « الجدل » الذي دار حول دلالة الفصاحة ومفهومها . اذ نجد أن الحديث عن الفصاحة يتمحور حول بلاغة القرآن الكريم واعجازه في عدد من المؤلفات من مثل : كتاب اعجاز القرآن للباقلاني الأشعري (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ) ، والجزء السادس عشر الذي خصص لاعجاز القرآن من كتاب القاضي عبدالجبار الأسد آبادي المعتزلي (المتوفى سنة ٤١٥ هـ) : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ثم كتاب دلائل الاعجاز والرسالة الشافية في اعجاز القرآن الكريم

لعبد القاهر الجرجاني الأشعري (المتوفى سنة ٤٧١ هـ) . وهناك مؤلفات لم يتمحور الحديث فيها حول اعجاز القرآن ككتاب ابن سنان الخفاجي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ) : سر الفصاحة .

ان الدارس لهذه المؤلفات ليرى مدى اعتماد بعضها على بعض ، بل ومناقشة بعضها بعضاً في النظرة الى « الفصاحة » وعلاقتها بموضوع اعجاز القرآن . وقد يرى أيضاً أن بعض هذه المؤلفات قد يعزى الى القرن الرابع الهجري وليس الى القرن الخامس ، من مثل كتاب الباقلاّني ، وكتاب القاضي عبد الجبار لأن صاحبيهما قد عاشا جلّ عمريهما في القرن الرابع الهجري وان كانت وفاتهما في مطلع القرن الخامس(٢٧) .

غير أننا سنعرض مواقف هذين العالمين في هذا البحث لسببين :

١ ــ أنّ وفاة كل منهما كانت في القرن الخامس الهجري .

٢ ــ أنّ آراءهما تعتبر الجسر الذي يوصل بين القرنين الرابع والخامس الهجريين .

ويمكننا اضافة سبب ثالث وهو : أن عبد القاهر الجرجاني قد بنى آراءه في الفصاحة على مناقشة آراء سابقيه والرد عليهم ، وبخاصة آراء المعتزلة المتمثلة فيما أورده القاضي عبد الجبار(٢٨) .

ــ ٥ ــ

القاضي الباقلاّني الأشعري :

أسلفنا أن مصطلح « فصاحة » اختص بوصف الألفاظ بمعنى الظهور والوضوح الى قريب من نهاية القرن الرابع الهجري حين ربطه أبو هلال العسكري بمفهوم البلاغة ، ونقله من وصف الألفاظ فحسب الى وصف الألفاظ والمعاني . وهذا هو الذي أشار اليه كثير من الباحثين من التداخل أو الخلط بين مفهومي الفصاحة والبلاغة . ولذلك نجد الباقلاني وقد أدرك هذا الربط يشير الى ما كان يدور آنذاك حول معنى « فصاحة » بقوله : وأما الفصاحة فقد اختلفوا فيها : فمنهم من عبّر عن معناها بأنه ما كان جزل اللفظ حسن المعنى(٢٩) . وقد قيل : معناها : الاقتدار على الابانة عن المعاني الكامنة في النفوس ، على عبارات جليّة ، ومعان نقيّة بهيّة »(٣٠) .

وأياً كان التعريف الذي يتبناه الباقلاني فانه يظهر بوضوح الاختلاف بين مواقف اللغويين القدماء ومواقف علماء الكلام . فلم تعد الفصاحة ترتبط بالظهور والوضوح والابانة من حيث الاستخدام اللفظي فحسب ، بل أضاف علماء الكلام المعنى الى الشكل اللفظي الذي عبّر عنه آخرون باضافة صفات من مثل : جزالة الألفاظ وحسن جرسها وسلامة نطقها(٣١) .

وربما يعني هذا أن مؤلفي « اعجاز القرآن » من المتكلمين لم ينظروا الى أيّ من الفصاحة أو البلاغة الا بقدر دلالتها على المعاني الكامنة في الألفاظ بالاضافة الى حسن نطقها . وقد يتطابق هذا مع نظرتهم الى آيات القرآن الكريم لفظاً ومعنى(٣٢) .

— ٦ —

القاضي عبد الجبار الأسد آبادي المعتزلي :

يقتبس القاضي عبد الجبّار تعريف شيخه المعتزلي أبي هاشم الجبّائي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) للفصاحة ، وهو أنّ الكلام يكون « فصيحاً لجزالة لفظه ، وحسن معناه ، ولا بدّ من اعتبار الأمرين لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحاً ، فاذن يجب أن يكون جامعاً لهذين الأمرين »(٣٣) .

إنّ هذا ليوضح أن ارتباط الفصاحة باللفظ والمعنى يعزى الى القاضي عبد الجبار . وهذا يعني اتفاق بعض الأشعرية والمعتزلة في أن الفصاحة لا تتعلّق باللفظ وحده كما رأينا عند متقدمي النحاة واللغويين . يضاف الى ذلك ان تعلق الفصاحة بالمعنى قد سبق أبا هلال العسكري . وعلى هذا يكون الجبّائي هو أول من نادى به ثم تلقّف رأيه تابعوه وتلاميذه حتى أولئك الذين خالفوا مذهبه(٣٤) .

ويرى القاضي عبد الجبار أن فصاحة الكلام لا تتعلق بنظم معين « لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر والنظم مختلف ، اذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة » . ويضيف : « وانما يختصّ النظم بأن يقع لبعض الفصحاء يسبق اليه ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء فيساويه في ذلك النظم ، ومن يفضل عليه يفضل في ذلك النظم »(٣٥) .

ويعلّق د. شوقي ضيف على كلام أبي هاشم الذي نقله تلميذه القاضي عبد الجبار ، فيقول : « وكلام أبي هاشم صريح في أنّ النظم لا يصلح أن يكون مفسراً لفصاحة الكلام ؛ لأن النظم قد يكون واحداً ، ويفضل أديب صاحبه فيه . وكأنه يردّ بذلك على

الجاحظ وأمثاله الذين يرجعون اعجاز القرآن الى نظمه وطريقته ، ويقول : انه لا يوجد في الكلام الا اللفظ والمعنى ولا ثالث لهما ، واذن فلا بد أن تكون الفصاحة راجعة اليهما بحيث يكون اللفظ جزلاً والمعنى حسناً »(٣٦) .

وفي فصل آخر يقرّر القاضي عبد الجبار أن « الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ؛ وانما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة » ، مع مراعاة صفة الكلمة واعرابها وموقعها . وبهذه الوجوه « تظهر مزية الفصاحة » دون ما عداها(٣٧) .

ولعل هذا « الضمّ » المشار اليه هنا هو ما سماه الجاحظ من قبل بـ « النظم » وبخاصة نظم القرآن الكريم .

ولكنّ هذا الموقف في « الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام » لم يلق قبولاً لدى عبد القاهر الجرجاني ذلك لأن القاضي عبد الجبار لم يعتبر المعنى من الوجوه التي تقع فيها مزية الفصاحة ، فقد بين القاضي أنّ المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق . (وسيأتي فيما بعد تحليل موقف عبد القاهر الجرجاني ان شاء الله) .

وأيّاً كان النقد الموجّه لآراء القاضي عبد الجبار ، فقد تأثر به كل من ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني من ناحيتين : الأولى قوله باعتبار ان لكل كلمة صفة في الفصاحة ، ثم لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات اذا انضم بعضها الى بعض . وهذا هو الأساس الذي بنى عليه ابن سنان بحثه للفصاحة .

والثانية : ظهور المزية التي تختص بها الكلمات في التقديم والتأخير الذي يختصّ الموقع ، أو الحركات التي تختص الاعراب والذي تقع فيه المباينة بين الكلام . وهذا الذي ذهب اليه القاضي عبد الجبار هو الذي فسّره عبد القاهر بتوخّي معاني النحو ، وان كان عبد القاهر قد ردّ من قول القاضي عبد الجبار الجانب الذي لا يتفق ونظريته المذهبية في الاعجاز(٣٨) .

ـ ٧ ـ

عبد القاهر الجرجاني الأشعري :

حاول عبد القاهر الجرجاني منذ بداية كتابه (دلائل الاعجاز) أن يبيّن موقفه من الفصاحة ومقاييسها . ولم يكتف بعرض آرائه الخاصة بل تصدّى لنقد كل آراء من سبقوه سواء كانت آراء اللغويين أو آراء المتكلمين . ويمكن جعل آراء عبد القاهر في ثلاثة محاور :

الأول : موقفه من الفصاحة ومقاييسها .

والثاني : تفنيده آراء النحويين واللغويين للفصاحة .

والثالث: ردّه آراء المتكلمين وبخاصة المعتزلة .

المحور الأول : موقف عبد القاهر من الفصاحة ومقاييسها :

حدّد عبد القاهر مفهوم الفصاحة في اللغة قائلاً ان الفصاحة في أصل اللغة هي « الابانة عن المعنى بدلالة قولهم : فصيح وأعجم ، وقولهم : أفصح الأعجمي ، وفصح اللحان ، وأفصح الرجل بكذا اذا صرّح به »(٣٩) .

ويلاحظ أنّ عبد القاهر الجرجاني هو أول من استخدم مصطلح (علم الفصاحة)(٤٠) . ومع أن عبد القاهر يجعل الفصاحة علما فانه يرفض أن يكون لها مقياس محدّد ، بل يحتاج فيها إلى تحقيق وتدقيق بتفصيل القول فيها وبوضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم ثم عدّها وتسميتها ، وبعد ذلك تكون المعرفة بها معرفة الصّنَع الحاذق الذي يعلم أسرارها ودقائقها . ومثل من يبتغيها كمثل الصانع الذي يعرف جلّ أمور صناعته ، ولا يتأتى ذلك إلا أن يبذل في هذا الأمر جهد غير يسير . وكذلك الفصاحة يحتاج الانسان في ابتغائها الى « صبر على التأمل ، ومواظبة على التدبر ، والى همّة تأبى أن تقنع الا بالتمام(٤١) » . وذلك أن أمرها مرتبط باعجاز القرآن الكريم الذي هو كلام الله وليس كمثل كلام البشر .

وبعد هذا التمهيد يقع كلام عبد القاهر في الفصاحة مرتبطاً بقضيتين كبيرتين ، شغلتا النقاد والبلاغيين العرب القدامى وبعض علماء الكلام ، وهما : قضية اللفظ والمعنى ، وقضية النظم .

ولما كان موقف عبد القاهر من الفصاحة ومقاييسها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهاتين القضيتين فان هذا البحث سيلقي الضوء على ما يخص هذا الجانب اللغوي مع محاولة تجنب ما يتعلق منهما بموضوعات النقد الأدبي والبلاغة التي أشبعت درساً وتحليلاً ونقداً .

أ ـــ موقف عبد القاهر من الفصاحة هل هي في اللفظ أو في المعنى ؟

لقد تبنى اللغويون العرب القدامى المناداة بأن الفصاحة صفة خاصة بالألفاظ مفردة كانت أو غير مفردة . وخصّ مفهوم الفصاحة بما يتعلق بنطق الألفاظ وجمال جرسها . وأدرك عبد القاهر أن هذا التوجّه يتجاهل ناحية مهمة في اللغة وهي : المعنى ، اذ الهدف من الألفاظ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإيصال المعنى الى افهام الناس . ومن أجل ذلك أولى عبد القاهر المعنى اهتماماً بالغاً بحيث جعله مقدماً على اللفظ ، ويمكن ملاحظة رأي عبد القاهر بالاشارة الى النقاط التالية :

١ ـــ يرى عبد القاهر أن الألفاظ خدم وتبع للمعاني في مواقعها(٤٢) . وكذلك فان اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس(٤٣) . ومعنى ذلك أن الانسان اذا أراد التعبير عما يجول في نفسه فان المعاني هي التي ترد على الذهن أولاً ، ثم يبحث عن الألفاظ الملائمة لها . ولذلك يرفض عبد القاهر فكرة أن المعاني تبع للألفاظ من أجل أن ترتيبها مكتسب من الألفاظ وترتبها في نطق المتكلم . ومن هنا نراه يؤكد مرة بعد أخرى أن الألفاظ ما هي الا خدم للمعاني ومصرّفة على حكمها(٤٤) .

٢ ـــ وتبعاً لما تقدم ، فإن موقف عبد القاهر يتضح من خلال ما ينادى به من أنّ الفصاحة هي للمعاني لأنها « تدرك بالعقل لا بالسمع »(٤٥) . وعلى ذلك فان المعنى هو أحد مقاييس الفصاحة عند عبد القاهر الجرجاني .

وتجدر الاشارة في هذا المقام الى أن عبد القاهر لا يرى فصلاً بين مفهومي كل من الفصاحة والبلاغة ، اذ هما « أوصاف راجعة الى المعاني ، والى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها »(٤٦) . ولذلك أشار أحد الدارسين المحدثين الى أن عبد القاهر قد خلط بين مفهومي المصطلحين « فالفصاحة والبلاغة عنده بمعنى واحد ، ولا يمكن أن نفصل

بينهما لأن الأولى لا تكون في الألفاظ وانما في المعاني ، ولذلك لا يقال في الكلمة المفردة : انها فصيحة قبل أن تضم الى غيرها من الكلمات مكونة جملاً وعبارات لها دلالة واضحة »(٤٧) .

ويتضح موقف عبد القاهر أيضاً من خلال عباراته الكثيرة التي أكد فيها تقدّم المعنى على اللفظ ، وأن الفصاحة لا تتعلق باللفظ من حيث هو لفظ أو نطق حروف بملاءمة اللفظ لمعاني الألفاظ المجاورة له . فيقول : « وهل تجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة الا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟»(٤٨)

ويبدو أن عبد القاهر قد ألح كثيراً على ترديد الفكرة نفسها ، وقد شفع رأيه بعدد من الأمثلة وخاصة الشعر . فتبين له من خلال بعض النماذج الأدبية أن الشعراء قد يستعملون ألفاظاً معينة ، فتحسن هذه الألفاظ في مواضع ولا تحسن في اخرى ، فيقول : « ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر » . ويمثل عبد القاهر على ذلك بلفظة « الأخدع » في قول الصمّة بن عبدالله :

تلفّت نحو الحيّ حتى وجدتني وجعت من الإصغاء ليتا وأخدعا

وفي قول البحتري :

واني وان بلغتني شرف الغنى واعتقت من رق المطامع أخدعي

فان لكلمة (الأخدع) في هذين المثالين « مالا يخفى من الحسن » .

أما أبو تمام فنراه يذكر (الأخدع) في بيته المشهور :

يا دهر قوّم من أخدعيك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك

ولا يرى الجرجاني هذا الاستعمال سليماً فيعلق على البيت بقوله :

« ... فتجد لها (أي أخدعيك) من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفّة والايناس والبهجة »(٤٩) .

وبعد أن يورد عبد القاهر عدداً من الأمثلة يخلص الى النتيجة التالية التي تؤيد ما ذهب اليه سابقاً من أن الفصاحة لا تتعلق باللفظ من حيث هو لفظ مفرد والا لحسنت كلمة (الأحدع) مثلاً في جميع الاستخدامات السابقة ، فيقول : « فلو كانت الكلمة اذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ ، واذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم ، لما اختلف بها الحال ، ولكانت اما تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً »(٥٠) .

وقد يظن المتتبع لآراء عبد القاهر الجرجاني أنه يجعل المزية (ويشمل ذلك الفصاحة أيضاً) في المعنى دون اللفظ ، وهذا الظن غير صحيح لأنه على الرغم من الحاحه المستمر على ابراز أهمية المعنى والترويج له لا ينسى أن صحة المعنى لا تتأتى الا باختيار اللفظ الملائم له ، فنراه يقول : « ويختار له ــ أي المعنى ــ اللفظ الذي هو أخصّ به ، وأكشف عنه ، وأتمّ له ، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ، ويظهر فيه مزية »(٥١) .

وقد تنبه لهذا عدد من الدارسين المحدثين ، فهذا د. أحمد مطلوب يرى أن عبد القاهر « هو من أنصار « الصياغة » من حيث دلالة هذه الصياغة على جلاء الصورة الأدبية »(٥٢) . ولعلّ هذه « الصياغة » هي التي عناها عبد القاهر بمصطلحه المشهور « النظم » .

ب ــ موقف عبد القاهر من فصاحة النظم(٥٣) :

لقد بيّن عبد القاهر الجرجاني أن الكلام الفصيح ينقسم الى قسمين :

١ ــ قسم تعزى المزية والحسن فيه الى اللفظ .

٢ ــ وقسم يعزى ذلك فيه الى النظم .

وهذا يعني أن عبد القاهر لم ينكر قط فصاحة الألفاظ ، ولكنه لم يرد أن يفسر الاعجاز بها .(٥٤) وهذا ما قد توصلنا اليه آنفاً .

أما فصاحة « النظم » فتتضح من خلال تأكيد عبد القاهر أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات بل تكون فيها اذا ضمّ بعضها الى بعض ، ولا يكون ذلك الا من أجل معانيها لا من أجل أنفسها . وهو لذلك يقسم الكلام الى قسمين :

١ ــ مؤتلف : وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم .

٢ ــ وغير مؤتلف : وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف .

ويلخص عبد القاهر رأيه في النظم الذي هو « توخّي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم »(٥٥) ، وأن الفصاحة لا تظهر الاّ بوضع اليد « على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم »(٥٦) . ولذلك نجد عبد القاهر يوضّح فيما بعد معنى النظم بقوله : « واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها »(٥٧) .

ويلاحظ أن كلام عبد القاهر في فصاحة النظم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموقفه من قضية « اعجاز القرآن الكريم » وفصاحته ، فنراه يقول : « ... أعجزتهم مظاهر ظهرت لهم في نظمه ، وخصائص صادفوها في سياق لفظه »(٥٨) .

والفصاحة بعد ذلك ترتبط باللفظ والمعنى متعلقين بنظم الكلمات والمعاني . ولهذا نجد عبد القاهر يعود ليؤكد أن تفاضل الكلمات المفردة لا يتأتى من غير أن ينظر الى مكان تقع فيه من التأليف والنظم . ثم يضيف أن النظم يحدّده المعنى اذ هو الأساس الذي ينبني عليه النظم . ويفرّق عبد القاهر بين نظم الحروف في كلمات ، ونظم الكلم في جمل ؛ فان نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط » ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى . ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه ، وأما نظم الكلم فليس فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو اذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء الى الشيء كيف جاء واتفق(٥٩) .

وقد حاول د. أحمد مطلوب تفسير موقف عبد القاهر الجرجاني في النظم ، قائلاً: «ولعل الغرض الديني كان دافعاً الى هذا الرأي ، لأن كلمات القرآن الكريم عربية نطق بها الشعراء والخطباء وتداولها الناس، وليس لها مزية وهي مفردة لا يضمها سلك يوحد بينها ويجمع متفرقها، ولكي يظهر عبد القاهر اعجاز القرآن ويردّ ما كان يشيع في البيئات المختلفة اتجه الى نظرية النظم ليسد بها المسالك ويفند آراء المختلفين، ويوقف طعنات الحاقدين»(٦٠).

وتناول عبد القاهر النظم شرحاً وتحليلاً من خلال النماذج الأدبية بالتركيز على موقع الفصاحة فيها . ونراه في هذا المجال يركز على النماذج التي لها دلالة بلاغية خاصة كالكنايات والاستعارات وغيرها . أما الكناية فيرى أن موضوعها « أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللفظ ولكنه يعرفه من معنى اللفظ » .

ويتضح قول عبد القاهر من خلال تعريفه للكناية بأنها « اثبات المعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ » .

ويضرب لذلك مثلا القول المشهور : فلان كثير رماد القدر . فيرى أن المعنى الذي نستشفه من هذا القول أبلغ منه في قولنا المعنى بلفظ مباشر : هو كثير القرى والضيافة(٦١) .

وكذلك الاستعارة ارتبطت عند عبد القاهر بالمعقول لا باللفظ الظاهر ، فهو يعرّفها بقوله : « انما هي ادعاء معنى الاسم للشيء لا نقل الاسم عن الشيء »(٦٢) .

وهذا هو الذي عناه عبد القاهر حين جعل الكناية والاستعارة والمجاز أيضاً ضربا من الاتساع والعدول باللفظ عن الظاهر » والفصاحة بعد ذلك وصف يجب للكلام من أجل مزية اكتسبها من المعنى لا من اللفظ مجردا عن المعنى . وهذا يعني أن النظم الجديد في الكنايات والاستعارات قد أكسب الألفاظ معاني لم تكن لتوحيها خارج هذا النظم .

المحور الثاني : موقف عبد القاهر من النحويين واللغويين في مقاييسهم للفصاحة :

في ضوء ما عرفنا من موقف عبد القاهر من الفصاحة ومقاييسها فاننا ندرك انكاره لمواقف عدد من اللغويين الذين قصروا فهمهم للفصاحة على الألفاظ . اذ يأخذ عليهم قصورهم وخطأهم من حيث انهم لم يدركوا حقيقتها . بل إنّه ليشكك في قدرتهم على تبيّن مفهوم « علم الفصاحة » . فهم مقلدون لشيوخهم القدامى ، اذ انصبّ اهتمامهم على حفظ كلام الأولين ومدارسته فحسب . وكذلك يأخذ عليهم أنهم يقرأون ، في كتب « البلغاء » ضروب كلام قد وصفوا اللفظ فيها بأوصاف تتعلق بالشكل الخارجي لنطق الألفاظ دون ادراك لدلالتها . فنراهم يقرأون أقوالاً من مثل : لفظ متمكن من غير قلق ، ولا ناب به موضعه ، وانه جيّد السبك . صحيح الطابع ، وانه ليس فيه فضل عن معناه .

ثم هم يرددون مصطلحات شيوخهم ولكنهم يخفقون في تفسيرها . ويمثل عبد القاهر على هذا بمصطلح « الجزالة » الذي لا نجدهم يفسرونه بشيء(٦٣) .

ويلاحظ أن عبد القاهر قد أغفل ذكر أسماء اللغويين صراحة الا ما كان قد ذكره عن أبي العباس ثعلب (المتوفى سنة ٢٩١ هـ) في كتابه « الفصيح » . فقد ألف أبو العباس ثعلب كتابه « فصيح الكلام » مبيناً أن الفصاحة تتعلق بصورة نطق الألفاظ المفردة وبكثرة استخدامها عند العرب المسمين بالفصحاء . ولا يعير ثعلب المعنى أو التركيب أي اهتمام . ولما كان هذا الموقف لا يتلاءم وموقف عبد القاهر فانه قد أفرد للرد على آراء ثعلب ومن شايعوه فصلا في دلائله وعنونه بـ : « جهل القائلين بفصاحة اللفظ وكشف شبهتهم » . وفيه يتناول هؤلاء بالنقد اللاذع . من ذلك قوله : « ولقد بلغ من قلة نظرهم أن قوماً لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد شاع فيها أن توصف الألفاظ المفردة بالفصاحة ، ورأوا أن أبا العباس ثعلبا قد سمى كتابه « الفصيح » مع أنه لم يذكر فيه الا اللغة والألفاظ المفردة ... سبق الى قلوبهم أن حكم الوصف اينما كان ، وفي أي شيء كان ، أن لا يكون له مرجع الى المعنى البتة ، وأن يكون وصفا للفظ في نفسه ومن حيث هو لفظ ونطق لسان »(٦٤) .

ولما كان أمر الفصاحة قد ارتبط باللفظ والنطق وبتأليف الحروف والأصوات في أذهان اللغويين الأقدمين ، فإن عبد القاهر يأخذ عليهم جهلهم وتغاضيهم عن أهمية المعنى وأحقيته في أن تنسب الفصاحة اليه . فان المعنى « في وصف الألفاظ المفردة في الفصاحة أنها في اللغة أثبت ، وفي استعمال الفصحاء أكثر » ، وفصاحة المعنى كذلك « أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها » . ويخلو للجرجاني أن يذكّر اللغويين بالمعنى اللغوي للفصاحة على ما أصّل في اللغة وهو « الابانة عن المعنى بدلالة قولهم : فصيح وأعجم ... » ، ومن أجل ذلك فانه لو كان وصف اللغويين للكلمات « المفردة بالفصاحة من أجل وصف هولها من حيث هي ألفاظ ونطق لسان ، لوجب اذا وجد كلمة أن يقال : انها فصيحة على صفة اللفظ أن لا توجد كلمة على تلك الصفة الا وجب لها أن تكون فصيحة » .

ويضرب عبد القاهر أمثلة من كتاب ثعلب لم يوفّق اللغويون ببيان فصاحتها وفضيلتها ، من مثل ادعاء ثعلب أن نَقِهْتُ (بكسر القاف) الحديث (أي فهمتُه) أفصح منه بالفتح . ولا يرى أن ذلك مسوّغ لوصف الكلمة بالفصاحة من أجل وزنها وطريقة نطقها والا لزمت هذه الطريقة كل فعل بوزنها « أن يكون الكسر فيه أفصح من الفتح » .

ويضيف عبد القاهر مثالاً آخر وهو أن ثعلبا يرى أن « الشَّمَع (بفتح الميم) أفصح من الشَّمْع (باسكانه) . ويرفض عبد القاهر هذا الادعاء محتجا بأن لا علاقة بين فتح الحرف واسكانه إلا أن يكون ذلك من أجل المعنى ، ومن ثم فان من المحال أن تكون لفظة الشمَع (بفتح الميم) أفصح من الشمْع (باسكانها) .

ولا يقتصر نقاش عبد القاهر على الأمثلة التي تختلف فيها حركات حرف معين ، بل يضيف مثالا تختلف فيه الصيغة من فَعَلَ الى أفْعَلَ . فقد أودع ثعلب كتابه ما يكون فيه صيغة فعل أفصح من أفعل في عدد من الألفاظ ، من مثل : دعوى ثعلب أن وَقَفْتُ (الدابة) أفصح من أوْقَفْتُ . ويتساءل عبد القاهر عن سرّ ذلك ومغزاه : « أفترى أنه حدث في الواو والقاف والفاء بأن لم يكن معها الهمزة فضيلة وجب لها أن تكون أفصح » ؟

لقد لحظ عبد القاهر أن اللغويين قد أداروا مفاضلتهم في الفصاحة على مثل هذين الأمرين ، وهما اما تغيير بعض الحركات بادعاء الفصاحة في بعضها دون بعض ؛ واما تغيير الصيغة كفعل أو أفعل أو العكس . ولما كان هذا لا يفيد في ايصال المعنى الى أفهام الناس ، فلا ضرورة البتة من تبنّي مثل هذه المواقف ، وعلى اللغويين وأشياعهم ضرورة التنبه الى مواطن الفصاحة الحقيقية ومقاييسها . وينهي عبد القاهر فصله هذا بعبارة قاسية يبين فيها رفضه لآراء اللغويين واتجاههم اذ يقول : « وكفى برأي هذا مؤداه تهافتاً وخطلا »(٦٥) .

المحور الثالث : موقف عبد القاهر الجرجاني من المعتزلة ومقاييسهم للفصاحة :

أشار عدد من الدارسين المحدثين الى تأثر عبد القاهر الأشعري بالقاضي عبد الجبّار المعتزلي . فيرى د. شوقي ضيف أن المعتزلة والأشعرية التقيا في قولهم ــ في مقياس الفصاحة ــ بما سمّوه جميعاً « النظم » . واذا كان الباقلاني قد أخفق في توضيح هذه

الفكرة ، فان عبد القاهر قد بنى عليها كتابه (دلائل الاعجاز) . وهو يقترب في تفسيره اقتراباً شديداً من القاضي عبد الجبار على الرغم من محاولته المستمرة نقض ما جاء به القاضي .

أما تأثر عبد القاهر بالقاضي عبد الجبار ، فيتمثل في موقف الأخير من أن « حسن النغم وجمال اللفظ لا معتبر لهما في الفصاحة مع أنهما يزيدان الكلام رونقاً وبهاء »(٦٦) . فنرى أن عبد القاهر يردّد هذه الفكرة كثيراً في كتابه ، اذ ينكر أن يكون أي جمال لفظي له شأن في الفصاحة(٦٧) .

وأما نقض عبد القاهر لرأي القاضي عبد الجبار فيتمثل في مناقشته لعبارة القاضي عبد الجبار التي أشرنا اليها من قبل ، ومؤداها « أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وانما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة » . اذ توهم عبد القاهر أن القاضي قد أراد بالضمّ مجرد ضمّ اللفظ الى اللفظ من غير اتصال يكون بين معنييهما . وهو مما يخالف موقفه من الفصاحة ، اذ انه لا يصح ذلك « لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضمّ اللفظ الى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي اذا قيل : ضحك خرج ، أن يحدث من ضمّ خرج الى ضحك فصاحة » .

ويتبع عبد القاهر « تفنيده » لرأى القاضي عبد الجبار بالاشارة الى أن معنى الضمّ يجب أن يتوخى فيه معنى من معاني النحو فيما بين الكلمات المتضامّة فيقول متابعاً كلامه السابق : « واذا بطل ذلك لم يبق الا أن يكون المعنى ضمّ الكلمة الى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما » ، ويكون بذلك عبد القاهر قد جمع المعنى الى النظم في نقضه على القاضي عبد الجبار موقفه من الفصاحة .

أما تعبير القاضي «على طريقة مخصوصة» فيرى عبد القاهر أن ذلك يوجب توخي معنى من معاني النحو ، وذلك « أنه لا يكون للطريقة ــ اذا أنت أردت مجرد اللفظ ــ معنى » .

واذا أعدنا النظر في النتائج التي توصل اليها عبد القاهر فاننا نلمس مدى تأثره الواضح بآراء عبد الجبار ، ولكنه يخفي هذا التأثر بأن يطوّع آراء القاضي لرأيه لكيلا يبدو تابعاً في آرائه للقاضي عبد الجبار ، حيث يضيف : « وهذا سبيل كل ما قالوه اذا أنت

تأملته تراهم في الجميع قد دفعوا الى جعل المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا ، ذلك لأنه أمر ضروري لا يمكن الخروج منه »(٦٨) .

ولكن باحثاً محدثاً لا يرى عبد القاهر محاكياً آراء سابقيه وان أقرّ بتأثر عبد القاهر بهم « لأن النظم لدى السابقين لم يكن مقصوداً عن عمد ، ولا مدروساً بطريقة مباشرة ، وانما هو شيءٌ عفويٌّ نابعٌ من ملاحظات العلماء حين يؤخذون بجمال الشعر أو الاعجاز في القرآن » . أما النظم عند عبد القاهر « فهو عمل مدروس » وهو محور كتابه دلائل الاعجاز . وهكذا ينفي هذا الباحث أن يكون عبد القاهر قد استقى نظريته في النظم من المعتزلة ــ من الجاحظ أو من القاضي عبد الجبار ــ بل يرى أنه استقاها من « منابع عديدة تتصل باللغة والنحو المنطق »(٦٩) .

وأيا كان الأمر ، فاننا نميل الى ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن القاضي عبد الجبار قد سبق عبد القاهر في نظرته في أن مقياس الفصاحة يكون بضم الكلم بعضه الى بعض ، وتعلّقه بعضه ببعض . اذ هي النظرية « التي توسع عبد القاهر في شرحها بدلائل الاعجاز ، حتي ليعدّ كتابه تفسيراً مفصّلاً لما أجمله عبد الجبار في فصله القصير الذي يتحدث عن الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام »(٦٧).

ــ ٨ ــ

ابن سنان الخفاجي ومقاييس الفصاحة عنده :

ألف ابن سنان كتابه « سرّ الفصاحة » في محاولة لوضع نظرية خاصة تتناول أصول الفصاحة وشروطها ومقاييسها ليفيد منها كل من الأدباء والدارسين في اللغة والبلاغة .

فلقد أحس ابن سنان أن عدداً من الدارسين السابقين والمعاصرين له خلطوا بين مفهومي الفصاحة والبلاغة فحاول منذ بداية حديثه أن يقدم موقفه من الفصاحة ومفهومها ليكون ما يقدّمه حدّاً واضحاً يشمل كل ما ينضوى تحت الفصاحة . والفصاحة لديه مرتبطة بالظهور والبيان ، و « البيان » قد يعني « الفصاحة » أيضاً . وسمى ابن سنان الكلام الفصيح بياناً وذلك « لاعرابه عما عُبِّر به عنه واظهاره له اظهاراً جليّاً »(٧٠) .

أما البلاغة عنده فهي : « عبارة عن حسن الألفاظ والمعاني »(٧١) وعلى الرغم من ادراك ابن سنان لخلط الدارسين في عصره لمفاهيم البلاغة والفصاحة ، فانه يقرّ ما جاء عمّن قبله من قصر الفصاحة على وصف الألفاظ . وهكذا يكون التداخل بين التعريفين اذا التقيا في وصف الألفاظ وافترقا في أن البلاغة جمعت المعاني الى جانب اللفظ . وقد خلص ابن سنان الى نتيجة ارتضاها عدد من الدارسين(٧٢) ، وهي أن : « كل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا » (٧٠) . ولكنه مع ذلك يصرّ على ابقاء الفصاحة في ظل البلاغة . ويمثل هذا الموقف قوله : « الفصاحة شطرها ـــ أي البلاغة ـــ وأحد جزأيها »(٧٣) .

اعترف ابن سنان بمحاولات السابقين له لفهم الفصاحة وإدراك مواطنها ، فأشار الى محاولات الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) وأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) . ولكنها لم تكن في نظره مستوفية كل جوانب الفصاحة ، فرأى أن يضع كتابه ليبيّن للناس حقيقة الفصاحة ومواقعها . ثم بدأ كلامه بالتأكيد أن الفصاحة هي نعت للألفاظ ، ولا تتحقق الا اذا توافرت لهذه الألفاظ شروط محددة هي التي نرجح صلاحيتها لتكون مقاييسه للفصاحة . وقد قسم ابن سنان هذه الشروط الى قسمين : الأول يتعلق باللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضمّ اليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه . والثاني يوجد في الألفاظ المؤلفة ـــ أي في التركيب ـــ (٧٤) .

وقرّر ابن سنان أنّه ان تكاملت في الألفاظ الشروط والمقاييس التي يضعها فان الألفاظ تكتسب فصاحة لا مزيد عليها . أما اذا لم تتوافر هذه الشروط أو ان وجدت أضدادها فان هذه الألفاظ تستحق الاطراح والذم .

وقد حدد ابن سنان ثمانية شروط لفصاحة اللفظة المفردة هي :

١ ـــ أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج .

٢ ـــ أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها ، وان تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة .

٣ ـــ أن تكون الكلمة ـــ كما قال أبو عثمان الجاحظ ـــ غير متوعرة وحشية .

٤ ـــ أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية .

٥ ـــ أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة .

٦ ــ أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، فاذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت ، وان كملت فيها الصفات السابقة .

٧ ــ أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف .

٨ ــ أن تكون الكلمة مصغّرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل مما يجرى مجرى ذلك فهي تحسن به .

وقد أولى الدارسون هذه الشروط الثمانية أهمية كبيرة فقاموا بدراستها وتحليلها ونقدها أيضاً .

غير أن ابن سنان لم يكتف بالشروط المذكورة أعلاه بل لقد زاد عدداً من الشروط فوق هذه الثمانية تتصل بفصاحة الألفاظ المؤلفة ؛ فذكر أن من شروط الفصاحة ما سماه « المناسبة بين اللفظين » ، وهي على ضربين : الأول منهما هو مناسبة بين اللفظين عن طريق الصيغة ، اذ لهذه المناسبة تأثير في الفصاحة . ومن أمثلته ما رواه أبو الفتح عثمان بن جنّي (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) ، قال : قرأت على أبي الطيب (المتنبي) قوله :

وقد صارت الأجفان قرحا من البكا وصار بهارا في الخدود الشقائق

(بهارا : وهو زهر أصفر ، ومفردها بهارة) .

فقلت : قرحى ، فقال : انما قلت : قرحا لأن قلت بهارا .

وهذا هو الذي أشار اليه ابن سنان بقوله : « فهذه المناسبة التي تؤثر في الفصاحة ، والشعراء الحذّاق يعتمدونها » .

ويضيف ابن سنان الى هذا الشرط : السجع والازدواج . ويشترط ابن سنان أن يأتي السجع طوعا سهلا وتابعا للمعاني . ويضرب لذلك أمثلة بعضها من القرآن الكريم . وبعضها الآخر لشعراء وكتاب ممن يستخدمون السجع الدال على الفصاحة . وهو في احتجاجه يختار النماذج الأدبية الراقية التي تتلاءم وشروطه للفصاحة . وكان لا يجد حرجا من الاحتجاج بأشعار أبي تمام والبحتري والمتنبي ، وبالكتاب من أمثال أبي هلال الصابي (المتوفى سنة ٣٨٤هـ) ، وابن العميد (المتوفى سنة ٣٦٠هـ) . وهذا يعني عدم تقيده بشروط اللغويين القدماء للحدود الزمانية والمكانية للفصاحة ومقاييسها(٧٥) . والضرب الثاني هو المناسبة بين اللفظين عن طريق المعنى ، وهي أيضاً على وجهين :

أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً ، والثاني أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، وهذا هو الذي سماه البلاغيون بالمطابق (وسماه قدامة بن جعفر : المتكافىء)(٧٦) .

ومن أمثلة ابن سنان قول المتنبي :

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأنثني وبياض الصبح يغرى بي

ويعلق عليه بقوله : « فهذا البيت مع بعده من التكلّف ، كل لفظة من ألفاظه مقابلة بلفظة هي لها من طريق المعنى بمنزلة الضدّ : فأزورهم وأنثني ، وسواد وبياض ، والليل والصبح ، ويشفع ويغرى ، ولي وبي ... »(٧٧) .

وكذلك زاد ابن سنان شرطاً آخر جعله أيضاً من شروط البلاغة وهو : الايجاز والاختصار وحذف فضول الكلام ، الذي يعني التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة . وقد أقر ابن سنان أن السابقين قد قسّموا الكلام في دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام :

أحدهما : المساواة : هو أن يكون المعنى مساويا للفظ .

والثاني : التذييل : وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاصلا عنه .

والثالث : الاشارة : وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ .

ويدل تعليق ابن سنان على هذه الأقسام أن « المختار في الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة ، لا أن تكون الألفاظ لفرط ايجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يُحتاج في استنباطه الى طرف من التأمل ودقيق الفكر »(٧٨) .

والغموض عند ابن سنان مغاير لمعنى الفصاحة أي الظهور والبيان ، ولذلك جعل من شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جليّا . ولكن سبباً آخر أثار ابن سنان لوضعه هذا الشرط (المقياس) وهو ما ذكره أبو اسحاق ابراهيم بن هلال الصابي الذي زعم « أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومماطلة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظة » اذ فرّق أبو اسحاق بين الشعر والنثر على حين أن ابن سنان يجد أن لا « فرق بينهما »(٧٩) .

ويأخذ ابن سنان هذه الفكرة فيذكر الأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع ، واذا غمض فانه يفقد فصاحته . وهذه الأسباب ستة : اثنان منها في اللفظ بانفراده ، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، واثنان في المعنى(٨٠) .

ثم يفصل ابن سنان هذه الأسباب ويمثل لكل منها ، فيرى أن السببين المتعلقين باللفظ بانفراده هما أن تكون الكلمة غريبة من وحشي اللغة إذ إنّ استعمالها « نقص في الفصاحة التي هي الظهور والبيان » ، وأن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في اللغة ، كالصدى الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث في بعض الأجسام . غير أن استعمال هذه الألفاظ قد يحسن في « فصيح الكلام » اذا كان في اللفظ دليل على المقصود ، ومثله قول أبي الطيّب :

ودع كلّ صوت دون صوتي فانني أنا الطائر المحكّي والآخر الصدى

فان الصدى في البيت لا يشكل بالصدى الذي هو العطش .

أما السببان المتعلقان بالتأليف فهما : افراط الايجاز واغلاق اللفظ . ومن شروط الفصاحة والبلاغة أيضاً أن يسلم الكلام منهما .

ويدرك ابن سنان أنه قد قدّم أن من شروط الفصاحة والبلاغة الايجاز (الذي هو التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة) ، فيتساءل عن كيفية التوفيق بين الموقفين ؟ وتكون الاجابة أنّه لا يقف عند الجائز والممتنع في الفصاحة ، وانما كلامه « على الأفصح والأحسن » .

وأما السببان اللذان في المعاني فهما : دقّة المعنى في نفسه ، وحاجته الى الاطالة بأصل قد بني عليه . ويؤكد ابن سنان أن الظهور والفصاحة يقتضيان أن يحسّن المتكلّم العبارة عن المعنى ويبالغ في ايضاح الدلالة . وكذلك يحتاج السامع الى احكام الأصل قبل أن يقصد الى فهم الفرع . ويحتاج المخاطِبُ أيضاً الى ذكر المقدمات اذا كان غرضه أن يفهم المخاطَب كلامه(٨١) .

وأضاف ابن سنان شرطاً آخر من نعوت البلاغة والفصاحة هو الارداف والتتبيع ، ويفسره بأن تراد الدلالة على المعنى فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في

اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة ، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع . ويمثل له ببيت عمر بن أبي ربيعة :

بعيدة مهوى القرط اما لنوفل أبوها واما عبد شمس وهاشم

وقد أراد ابن أبي ربيعة وصف المرأة بطول العنق ، فعدل عن هذا الوصف وأتى بلفظ يدل عليه ، فقال : « بعيدة مهوى القرط » . وهذا من المبالغة في الوصف . وهذه المبالغة تعتبر حسنة(٨٢) .

ويرى ابن سنان كذلك أن من « نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدلّ على معنى آخر » . ومن خلال أمثلته التي عرضها نجد أن ابن سنان يميل الى أن يكون غرض الأديب ما يجعل فيه تمثيل المعنى باخراجه من الناحية المعنوية الى الحسّ والمشاهدة . ومثّل على ذلك بقول الرمّاح بن ميادة :

ألم تك في يمني يديك جعلتني فلا تجعلني بعدها في شمالكا

ويعلق ابن سنان بأن الشاعر أراد « أني كنت عندك مقدّما فلا تؤخرني ، ومقرّبا فلا تبعدني . فعدل في العبارة عن ذلك الى أنّي كنت في يمينك ، فلا تجعلني في شمالك ، لأن هذا المثال أظهر الى الحسّ »(٨٣) .

أما أمثلة هذا الشرط في النثر فالكناية المشهورة « أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى »(٨٤) .

ومن شروطه الأخرى أيضاً فصاحة الاستعارة والكناية ، ولقد فصّل ابن سنان في أوجه الفصاحة في هذين اللونين البلاغيين ، فأما الاستعارة فلها « تأثير في الفصاحة ظاهر ، وعلقه وكيدة »(٨٥) ويتناول ابن سنان من ضمن ما قدمه من الأمثلة تلك التي توافرت فيها « شروط الفصاحة » في الاستعارة ؛ وبعض الاستعارات القبيحة من مثل استعارة أبي تمام المشهورة في قوله :

يا دهر قوّم من أخدعيك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك

ويوضّح ابن سنان أن (أخادع الدهر) من أقبح الاستعارات ، وأبعدها مما استعيرت له . وما ذلك من أبي تمّام الا من سوء توفيقه . أما السبب الذي قبحت فيه

هذه الاستعارة فهو أن أبا تمام قد بنى استعارة على استعارة ولم يبن استعارته على حقيقة . اذ ان مراده أن ينسب الى الدهر الجور والميل ؛ والميل والاعراض انما يكونان بانحراف الأخدع وازورار المنكب ، ولذلك نسبهما أبو تمام الى الأخدع(٨٦) .

وأما الكناية فتكون أصلاً من أصول الفصاحة ، وشرطاً من شروط البلاغة حين يكنى عن أمر ما في المواضع التي لا يحسن فيها التصريح(٨٧) .

ومن أمثلته على حسن الكناية قول المتنبي :

تدّعي ما ادّعيت من ألم الشو ق اليها والشوق حيث النحول

ويرى ابن سنان أن الكناية حسنت هنا « لأنه كنّى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية »(٨٨) .

موقف ابن سنان من حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية :

لم يتقيّد ابن سنان بالحدود الزمانية والمكانية للاحتجاج ، تلك الحدود التي جعلها علماء اللغة الأوائل شرطاً في تفضيل أشعار المتقدمين على شعر المحدثين كافة بحجة هي « مجرّد التقدّم في الزمان » . وذكر في فصل عنوانه « في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام » أسباب هذا التفضيل وهي « أن المتقدمين سبقوا الى المعاني في أكثر الألفاظ المؤلفة ، وفتحوا طريق الشعر ، وسلك الناس فيه بعدهم ، وجروا على آثارهم ، فلهم فضيلة السبق التي لا توازيها فضيلة » .

وادعى آخرون أن العلّة تكمن في « أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع » . وعزا بعض اللغويين عزوفهم عن أشعار المحدثين الى أن هذه الأشعار « تقع بتكلف وتعمّل » . وهذا مما لم يقع في أشعار المتقدمين اذ الفرق بينهما أن ما « وقع بالطبع أفضل مما صدر عن التكلّف » .

وقد حاول ابن سنان مناقشة هذه الآراء مبيّناً أوجه ضعفها . ولم يكتف بما قدّمه في هذا الفصل بل جعل آراءه مبثوثة في ثنايا كتابه . ثم شرع في تفسير سبب تفضيل المتقدمين والاستشهاد بأشعارهم فقدّم كلامه بموقفه الذي يقرّر فيه أن « تقدم الزمان غير

موجب لذلك ، وانما موجبه أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحداً ممّن يتكلم بغير لغتهم هم الذين أقوالهم حجة في اللغة ، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم وفسدت لغتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم » .

والحق أن هذا هو موقف المتشددين من علماء العربيّة الأوائل ، غير أن ابن سنان اتسع في مجال الاحتجاج فأجازه عن أي قوم شريطة أن يكونوا في « بعض القفار النائية عن العمارة .. لا يخالطون غيرهم » . وقد أضاف شرطاً آخر وهو أن يكونوا « قد أخذوا اللغة عن مثلهم ، وكذلك الى حين ابتداء الوضع » . وفي هذه الحالة فقط يمكن أن يكون « قولهم حجة كأقوال المتقدمين وان كانوا محدثين » .

لقد اعترف ابن سنان أن اعراب عصره لم يعودوا فصحاء كما كان أجدادهم ، بل هم محتاجون الى أن يتعلموا الفصاحة اذ لم تعد لديهم طبعاً وسليقة . ويقرر ابن سنان أنهم « الآن محتاجون الى اقتباس اللغة من الحضر ، واصلاح المنطق بأهل المدر » . ويشير الى الحدود الزمانية التي فرضها القدماء في الاحتجاج ، فيعلّل أن عدم الاحتجاج باعراب عصره . ليس له تعلق بالزمان بل سببه أن هؤلاء العرب قد تحضروا بعد الاسلام فخالطوا الأرياف والحضر والأعاجم وفارقوا البداوة فحدث أن « عدم منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه قبل هذه المخالطة ، فهم لا يحتج بكلامهم لهذه العلة ، لا لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ » .

وأدرك ابن سنان كذلك أن مخالطة الاعراب متفاوتة . وهذا له أثره في فصاحتهم ، فيعقب على كلامه السابق بقوله : « ولهذه العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة ، فتجد اليوم من بعد منهم عن الحضر أكثر من غيره الى الصواب أميل ، ومن جانبه أقرب » .

واذا افترض أن من الاعراب في عصره من لو كانوا في بعض الصحاري النائية عن العمارة ، وكانوا محافظين في لغتهم على عادة المتقدمين في البدو ، ومتمسكين بطبعهم وجارين على سجيتهم « كان على هذا الغرض قولهم حجة واتباعهم واجبا » . ولكن هذا غير حادث في عهد ابن سنان لأنه لا يعدو كونه افتراضا محضا(٩٠) .

وقد تنبه ابن سنان الى بعض مواطن الخطأ في نطق اعراب عصره . فأشار الى الخلط في نطق الضاد والظاء لديهم قائلاً : « فقلّ من رأيت من فصائحهم اليوم من يفرق بينهما في كلامه » ، وهم لذلك محتاجون الى التعلم وتصحيح نطقهم اذ انهم « قلّما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام الى حرف آخر والشبه فيهما قوي »(٩١) .

موقف ابن سنان من الاحتجاج بشعر بعض شعراء عصره :

سبق أن أشرنا الى أن ابن سنان لا يعتد بتقدّم الزمان سببا لاحتجاجه بشعر الشاعر ، ولذلك لم يكن ليتحرّج من الاستشهاد بأشعار الشعراء المتأخرين حتى شمل ذلك بعض شعراء عصره . ولكنه ــ وهو الذي عني بالنواحي الجمالية للتعبير ــ كان يشير الى مواطن الحسن والى ضدها معللا ومفسرا سبب حسنها أو قبحها . وكان ابن سنان يحاور الشعراء في موضوعات أشعارهم بل وفي ألفاظهم المستخدمة وصورهم التعبيريّة . فقد لحظ ابن سنان أن بعض شعراء عصره كانوا يتعمدون استخدام الغريب والوحشي عادين ذلك من الفصاحة وكان ابن سنان يقول لشعراء عصره : « ان سررتم بمعرفتكم وحشي اللغة ، فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة » .

ويروي ابن سنان أنه جرى في أحد المجالس ذكر أبي العلاء المعري فوصفه أحد الحاضرين بالفصاحة مستدلاً على ذلك « بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء » . ولما كان هذا الاستدلال لا يتوافق ومقاييس ابن سنان في الفصاحة فانه يهب معترضاً ومبيناً حقيقة أمر الفصاحة بقوله : « ان كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتعذر فهمها ، فقد عدلت عن الأصل المقصود أولاً بالفصاحة التي هي البيان والظهور . ووجب عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من اشاراته بعيد عسير ، وأنت تقول : كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح » .

وقد أيد موقفَ ابن سنان أحدُ أدباء عصره وهو أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ)(٩٢) فأقر بأنه لا يفهم كثيراً مما يقوله أبو العلاء المعري ، وأضاف « الا أنه على قياس قولك يجب أن يكون ميمون الزنجي الذي نعرفه افصح من أبي العلاء لأنه يقول ما لا نفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضاً »(٩٣) .

وأبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب هذا يذكره ابن سنان في موضع آخر مثنيا علـى بعض شعره الذي يراه متوافقا مع أحد شروطه للفصاحة . من ذلك مـا ورد في أثناء حديثه عن الشرط الذي يقضي بأن تكون الكلمـــة مصغرة في موضع عبّر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليـل أو ما يجـــرى مجرى ذلك . ومن أمثلته قول صاعد بن عيسى :

اذا لاح من برق العقيق وُمَيْضَة تدقّ على لمح العيون الشوائم

ويعلق ابن سنان على هذا البيت بقوله : « أفلا تراه لما أراد أنها خفيّة تدقّ على من ينظرها حسن التصغير في العبارة عنها »(٩٤) .

وشكا ابن سنان أيضاً من ولوع شعراء عصره وكتاب أهل زمانه بتكرار الألفاظ . وقد رآه بعضهم فنا اتبعوه ، فوصف ابن سنان كلامهم هذا الذي يتعارض مع بعض شروطه للفصاحه بقوله : « وما أعرف شيئاً يقدح في الفصاحة ويغض من طلاوتها أظهر من التكرار لمن يؤثر تجنبه ، وصيانة نسجه ، اذ كان لا يحتاج الى كبير تأمل ، ولا دقيق نظر ، وقلما يخلو واحد من الشعراء المجيدين أو الكتاب من استعمال ألفاظ يديرها في شعره، حتى لا يخلّ في بعض قصائده بها . فربما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهل الأمر في اعادتها وتكريرها ، اذا لم تقع الا موقعها ، وربما كانت على خلاف ذلك » .

ولحظ ابن سنان أن أحد شعراء عصره وهو : مهيار بن مرزوية (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ) كان « ممن غُري بلفظة طين وطينة » فكان يكررها في كل أشعاره . وهو وان كان يضعها موضعها اللائق بها مرة فانه كان يتكلف استعارتها لما لا يليق بها أخرى . وقد علّق ابن سنان على عمل مهيار بقوله : « فهذا وان لم يكن محموداً عندي ، فهو أصلح من التكرار في القصيدة الواحدة أو البيت الواحد »(٩٥) .

ومما يلاحظ أن ابن سنان قد أكثر من ذكر أبي العلاء المعري اذ يبدو أنه كان معجباً به ومعتدا بتتلمذه عليه . اذ كثيراً ما يقدمه ويشير اليه بقوله « شيخنا » . ويمكن حصر استشهاد ابن سنان بأبي العلاء المعري في النقاط الثلاث التالية :

١ ــ الاستشهاد بما حسن من شعره وتعبيره : فمن ذلك قول ابن سنان في موضوع الاستعارة : ومن الاستعارة المحمودة التي كأنها حقيقة قول شيخنا أبي العلاء :

وكأن حبّك قال حظكَ في السّرى فألْطمْ بأيدي العيس وجه السَّبْسَب

وهذا من قربه لو قيل انه حقيقي غير مستعار جاز ذلك ، وان كان على محض الاستعارة أحسن وأحمد »(٩٦) .

٢ ــ ذكر ما لم يحسن من شعر أبي العلاء اذ لم يكن اعجاب ابن سنان بالمعرى وتتلمذه عليه برادّه عن أن يذكر بعض معايب تعبيره كما في حديثه عن (المجانس) وهو فن ورد في شعر أبي العلاء ، وسماه (مجانس التركيب) ؛ لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان ، كقوله :

مطايا مطايا وجدكنّ منازلٌ منى زلّ عنها ليس عني بمقلع

وفي تعليقه على البيت يعلن ابن سنان عدم رضاه عنه اذ يقول :

« وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله ، وهو عندي غير حسن ولا مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة »(٩٧) .

٣ ــ ذكر بعض أقوال أبي العلاء في الحكم على جمال الشعر وقبحه ، ومن ذلك قول المعرى : « ان من الشعر ما يصل الى غاية لا يمكن تجاوزها »(٩٨) .

الخاتمـــة

لقد كان مقياس الفصاحة لدى معظم اللغويين العرب القدماء ممّن يهتمون بجمع الألفاظ وايراد معانيها والاستشهاد بها مقياساً خارجياً منصباً على عنصري الزمان والمكان ، ولا يحفل بمعايير داخلية تخص الكلمة نفسها وترتيبها الداخلي ونوع حروفها وتآلفها وتنافرها وشروط نصاعتها وقوة تأثيرها .

ولكننا نرى ، من بعد ، أن مقياس الفصاحة قد اتسع لدى البلاغيين فشمل النواحي الخارجية المتصلة بالزمان والمكان ، كما شمل النواحي الداخلية التي تتناول مقومات الكلمة نفسها . فمن حيث الزمان والمكان لم يخرج البلاغيون عن الحدود الزمانية والمكانية التي وضعها اللغويون قبلهم الا في أضيق الحدود من مثل ما أشرنا اليه في ثنايا البحث من استشهاد بأشعار أبي تمام والمتنبي وأبي العلاء . غير أن هذا وحده لم يكن كافياً عندهم ، اذ ليس ممكناً في اعتقادهم كون الكلمة فصيحة بمجرد عرضها على مقياس شكلي خارجي مع اهمال ما لها من مقومات ذاتية . بل ليس ممكناً عندهم أن تعتبر فصاحة الكلمة في ذاتها دون النظر الى ما يجاورها من كلمات أو يكتنف الموقف الكلامي من ملابسات .

ولا شك أن اختلاف النظرة الى وظيفة الكلمة في اللغة هو الذي سبب هذا الاختلاف بين اللغويين والبلاغيين ، فاللغويون يهتمون بسلامة اللفظة ونقائها ومن ثمّ الاطمئنان اليها حتى يمكن الاستشهاد بها واستخدامها في الكلام . والبلاغيون يهتمون بالتراكيب وسلاستها وما يقوم به ائتلاف الحروف والكلمات من دور في ذلك .

الحواشي

١ ــ انظر : أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) : مجمل اللغة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م ، مادة (ق ي س) ؛ ابن منظور (ت ٧١١هـ) : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ب ت ، مادة (ق ي س) ؛ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) : أساس البلاغة ، ط ١٩٧٩م ، مادة (ق ي س) .

٢ ــ التعريفات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٥م ، ص ٢٣٢ .

٣ ــ المصدر نفسه ص ٢٣٣ .

٤ ــ ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٥م ، ص ٨ وما بعدها .

٥ ــ محمد بركات أبو علي : فصول في البلاغة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمّان ، ١٩٨٣م ، ص ٥ ، ٧ .

٦ ــ انظر : ماهر مهدي هلال : جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م ، ص ٨٩ : « فالفصاحة اذن كانت تعني صفة للألفاظ التي تحاكي ألفاظ القرآن وتوافقها ، وعلى طريقة العرب الفصحاء » .

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن الفصحى هي لغة قريش من بين قبائل العرب ، فهي المثال الذي يحتذى ويقاس عليه . انظر الفصل الخاص بمقاييس الفصحى : صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٦م ص ١٠٩ وما بعدها :

وانظر : ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، بيروت ، ١٩٦٣م ، ص ٥٢ ؛ والسيوطي ؛ المزهر في علوم اللغة ، دار الفكر ، بيروت ، ب ت ، جـ ١ ص ٢١٠ وما بعدها .

٧ ــ انظر على سبيل المثال لا الحصر :

ــ د. محمد علي رزق الخفاجي : علم الفصاحة العربية ــ مقدمة في النظرية والتطبيق ــ ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

ــ د. محمد جابر فياض : مفهوم الفصاحة لغة واصطلاحاً ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٣٦ ، جـ ١ ، آذار ١٩٨٥م ؛ ص ٢٦٢ ــ ٢٩٨ .

ــ د. توفيق علي الفيل : الفصاحة : مفهومها وبم تتحقّق قيمها الجمالية ، حوليات كليّة الآداب ــ جامعة الكويت ، الرسالة السابعة والعشرون ، ١٩٨٥م ، ص ٩ ــ ٥٣ .

ــ د. أحمد مطلوب : مصطلحات بلاغية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٩ ــ ٤٠ .

ــ د. أحمد مطلوب : اساليب بلاغية ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١١ ــ ٥٠ .

ــ د. محمد بركات أبو علي : فصول في البلاغة ، ص ٢٥ ــ ٩٦ .

ــ د. ماهر مهدي هلال : جرس الألفاظ ودلتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب ص ٨٧ ــ ١٢٤ .

ــ د. عبدالكريم السالم : مخطوطة رسالة دكتوراة باللغة الانجليزيّة ،

Rhetoric in al-Mathal al-Sa'ir-Ibn al-Athir's Contribution to 'Ilm al-Balaghah, University of Cambridge, 1986 .

٨ ــ لمزيد من التفصيل ، انظر : د. محمد علي رزق الخفاجي : علم الفصاحة العربية مقدمة في النظرية والتطبيق ، ص ٢٢ وما بعدها ؛ د. محمد جابر فياض : مفهوم الفصاحة لغة واصطلاحاً ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ص ٢٦٤ وما بعدها .

٩ ــ دائرة المعارف الاسلامية ، مادة فصاحة (باللغة الانجليزية) . ص ٨٢٤ .

يرى بعض الدارسين المحدثين (انظر مثلاً د. محمد علي الخفاجي ص ٥٤) أن استخدام المصطلحين : فصاحة وبلاغة بمعنى واحد استمر حتى منتصف القرن الخامس الهجري .

١٠ ــ أبو هلال العسكري : الصناعتين ، القاهرة ، ١٩٥٢م ص ٧ .

ويبدو من هذا تأثر أبي هلال العسكري بأقوال سابقية حول دلالات المصطلحين حين يستخدمان لوصف حسن الكلام وجودته بالفصاحة والبلاغة . وهنا يبدو المصطلحان عندما يؤديان معنى واحدا . ولكنه حين بدأ بالتفريق بين مفهوميهما انجلى له الفروق الدقيقة بينهما . وهو بذلك يمهد السبيل لمن جاء بعده من مثل ابن سنان الخفاجي وغيره ليستخدموا المصطلحين بخلاف ما ورد لدى السابقين . انظر أيضاً : ماهر مهدي هلال ، ص ٨٦ و ص ١٠١ .

١١ ــ الصناعتين ص ٧ وما بعدها . انظر د. محمد علي الخفاجي (ص ٥٤) الذي يرى أنّ أول فصل بين مدلولي المصطلحين قد نشأ على يد ابن سنان الخفاجي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ) . وقد حدّد د. الخفاجي المراحل التي تطورت فيها دلالات المصطلحين بثلاث مراحل :

الأولـــى : وقد حدّدها حتى نهاية القرن الأول الهجري ، واستعملت فيها الفصاحة والبلاغة بمدلولهما اللغوي .

والثانيـــة : تمتد حتى منتصف القرن الخامس الهجري ، وفيها يختلط مفهوما المصطلحين .

والثالثـــة : وهي المرحلة التي استخدمت فيها الفصاحة بمعناها الاصطلاحي ، وهي وان بدأت جذورها لدى الجاحظ قد تبلورت لدى ابن سنان الخفاجي ، ونضجت على يد السكاكي والقزويني والسبكي وغيرهم من المتأخرين .

١٢ ــ انظر على سبيل المثال : ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة ص ٥٢ ؛ السيوطي : المزهر جـ ١ ص ٢٠٩ ــ ٢١١ ؛ د. صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١٠٩ ــ ١١٦ .

١٣ ــ لمزيد من التفصيل حول حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية انظر : السيوطي : المزهر ، جـ ١ ص ٢١١ ــ ٢١٢ ؛ رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ ، ص ٩٥ وما بعدها .

١٤ ــ استخدم مصطلح (عربية) قديماً ليدل على (النحو) . انظر ابن النديم : الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ٥٩ .

١٥ ــ حجّة : بمعنى أن يحتجّ بلغاتهم في تقعيد قواعد اللغة والنحو . وقد تعني قبول لغاتهم للاحتجاج بها على قواعد اللغة والنحو .

١٦ ــ يروى : أعمل . وقد يراد بها أقيسُ ــ ولغات بمعنى لهجات ، وقد تعني شواذ . السيوطي : المزهر ، جـ ١ ص ١٨٤ ــ ١٨٥ .

١٧ ــ ثعلب : الفصيح ، بتحقيق د. عاطف مذكور ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦٠ .. وانظر السيوطي : المزهر جـ ١ ص ١٨٤ ــ ١٨٥ .

١٨ ــ روى أن رسول الله ﷺ قال : « أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش » . ورد الحديث في كتاب أبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (المتوفى سنة ٢٢٤هـ) : غريب الحديث ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ــ الهند ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م ، جـ ١ ص ١٤٠ . وانظر ابن فارس الصاحبي ص ٥٧ ؛ والسيوطي المزهر جـ ١ ص ٢٠٩ ، وعبارة المزهر هي : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش » . وورد في بعض روايات الحديث ميد بدلا من بيد ، وقد أشار أبو عبيد الى تعاقب الميم والباء في هذا الحديث .

١٩ ــ ابن النديم : الفهرست ص ٣٧ .

تناول عدد غير قليل من الدارسين المحدثين لغة قريش بالدراسة والتحليل ، انظر على سبيل المثال : علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٨ ــ ؛ عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١١٣ ؛ د. عبد الجليل عبد الرحيم : لغة القرآن الكريم ، مكتبة الرسالة ــ عمان ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م ، ص ٣٩ ــ ؛ جواد علي : لهجة القرآن الكريم ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثالث ، سنة ١٩٥٤ ، ص ٢٧٤ ــ.

٢٠ ــ ابن فارس : الصاحبي ، ص ٥٣ ــ ٥٦ .

٢١ ــ تجلّى هذا الموقف عند ابن جنّي وبخاصة في كتاب الخصائص جـ ٢ ص ١٠ ، اذ قد جعل ابن جنّي كلامه في باب سمّاه « باب اختلاف اللغات وكلّها حجّة » .

٢٢ ــ اذا أخذنا بعين الاعتبار مواقف غالبية اللغويين أن لغة القرآن الكريم هي نفسها لغة قريش ، فاننا نقترب من مقياس موحدّ لاعتبار الفصاحة اللغوية هي لغة قريش . انظر : صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١١١ .

٢٣ ــ انظر : محمد حنيف فقيهي : نظرية اعجاز القرآن ، ص ٥٧ وما بعدها .

٢٤ ــ انظر مثلا الرماني المعتزلي في رسالته « النكت في اعجاز القرآن الكريم » ، نشر ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨م . فقد اعتقد المعتزلة بمذهب الصرفة الذي يعني أن الله قد صرف العرب عن أن يعارضوا القرآن أو أن يأتوا بمثله .

٢٥ ــ نظرية اعجاز القرآن ص ١١٦ ــ ١١٨ .

٢٦ ــ يرتبط موضوع « الصناعيتن » ــ أي الشعر والنثر ــ عند أبي هلال العسكري (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) بعلم البلاغة ومعرفة الفصاحة ، وبهما يعرف اعجاز كتاب الله تعالى انظر المقدمة ص ١ .

ويرى د. احسان عباس (تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، دار الثقافة بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣م ص ٣٤٥) : أن فكرة الاعجاز قد سارت في طريقين : احداهما : الطريق التي سار فيها ابن المعتز وقدامة وتبعهما فيها الرماني ، وهي تعليل الاعجاز عن طريق البديع ، أو دراسة الصور البيانية في القرآن ، وكان ابن قتيبة قد ألمّ بأطراف هذه الطريقة في كتابه « مشكل القرآن » . والثانية هي مذهب القائلين بالنظم والتأليف ، وهي طريقة الجاحظ والآمدي ، وفيها سار الخطابي عندما تحدّث عن الاعجاز . وكان الجاحظ قد ألّف في فكرة الاعجاز كتاباً سمّاه « نظم القرآن » .

٢٧ ــ انظر : د. احسان عباس : تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، ص ٣٤٥ وما بعدها ، اذ أورد د. عباس اعجاز الباقلاني في الفصل الخاص المتعلق بالاتجاهات النقدية في القرن الرابع الهجري المعنون « النقد وفكرة الاعجاز » .

٢٨ ــ د. شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٧ .

٢٩ ــ الباقلاني : اعجاز القرآن ، ص ١٢٧ ، وتجدر الاشارة الى أن هذا التعريف يعزوه القاضي عبد الجبار (المغني جـ ١٦ ص ١٩٧) الى شيخه أبي هاشم الجبّائي (المتوفى سنة ٣٢١هـ) .

٣٠ ــ الباقلاني : اعجاز القرآن ص ١٢٧ .

٣١ ــ انظر مثلاً : الرّماني : النكت في اعجاز القرآن ص ٢٩ ، اذ يعرّف البلاغة بقوله : « انها ايصال المعنى الى القلب في أحسن صورة من اللفظ » .

٣٢ ــ يرى د. شوقي ضيف (البلاغة تطور وتاريخ ص ١٠٨ ــ ١٠٩) أن الباقلاني قد تأثر ببعض أعلام المعتزلة من مثل الجاحظ والرماني في أن مرجع الاعجاز في القرآن الكريم الى نظمه وأسلوبه ، وأن القرآن يرتفع الى أعلى طبقة من طبقات البلاغة ونظمه مخالف للمألوف من كلام العرب . غير أنه ــ أي الباقلاني ــ لم يستطع تفسير الاعجاز القرآني من حيث نظمه تفسيراً مفصّلا دقيقا على الرغم من اطنابه .

٣٣ ــ المغني ، جـ ١٦ ص ١٩٧ .

٣٤ ــ تجدر الاشارة أن الامام أبا الحسن الأشعري مؤسس الأشعرية قد تتلمذ على أبي علي الجبّائي (المتوفى سنة ٣٠٣ه) وابنه أبي هاشم .

انظر : د. جلال محمد عبدالحميد موسى : نشأة الأشعرية وتطورها ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٨ ــ ١٦٩ .

٣٥ ــ المغني ، جـ ١٦ ص ١٩٧ .

٣٦ ــ البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٥ ــ ١١٦ .

٣٧ ــ المغني ، جـ ١٦ ص ١٩٩ .

٣٨ ــ ماهر هلال ، ص ١٠٣ ؛ وانظر : شوقي ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٧ ــ ١٢٠ .

٣٩ ــ دلائل الاعجاز ص ٣٥٢ .

٤٠ ــ المصدر نفسه من ٣٠ ــ ٣١ ، ص ٣٤٩ ــ ٣٥٠ ، وانظر رسالة عبد القاهر الجرجاني في اعجاز القرآن المسماة (الشافية) ص ١٤٣ . وقد تبنّى احد الدارسين المحدثين هذا المصطلح فجعله عنواناً لمؤلف له . انظر د. محمد علي رزق الخفاجي : علم الفصاحة العربية ، ص ٤٢ وما بعدها .

٤١ ــ الدلائل ص ٣٠ ــ ٣١ .

٤٢ ــ المصدر نفسه ص ٤٣ .

٤٣ ــ المصدر نفسه ص ٤٥ .

٤٤ ــ المصدر نفسه ص ٣١٩ ، وانظر ص ٢٨٥ .

٤٥ ــ انظر الفصل الخاص بهذه القضية ص ٣١١ ــ ٣١٢ .

٤٦ ــ المصدر نفسه ص ٢٠٠ .

٤٧ ــ د. احمد مطلوب : عبد القاهر الجرجاني ــ بلاغته ونقده ــ ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٤ .

٤٨ ــ الدلائل ص ٣٦ . وقد كرر عبد القاهر الفكرة نفسها عدداً من المرّات من مثل تأكيده (ص ٣٨) على ان تفاضل الالفاظ يكون من جهة « ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها او ما اشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ » .

٤٩ ــ المصدر نفسه ص ٣٨ ــ ٣٩ .

٥٠ ــ المصدر نفسه من ٣٩ ــ ٤٠ .

٥١ ــ المصدر نفسه ص ٣٥ . ويؤكد عبد القاهر هذا المعنى بقوله في موضع آخر (ص ٤٥٥) : « واعلم أنّا لا نأبى ان تكون مذاقه الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة ، وان تكون مما يؤكد الاعجاز . وانما الذي ننكره ونفيل رأى من يذهب اليه ان يجعله معجزا به وحده ، ويجعله الاصل والعمدة فيخرج الى ما ذكرنا من الشناعات » . وانظر احمد مطلوب : عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٠٦ ود. ماهر هلال : جرس الالفاظ ، ص ١١٢ .

٥٢ ــ عبد القاهر الجرجاني ص ١١٥ ــ ١١٦ . يرى د. مطلوب ان عبد القاهر « ليس ممّن يتأرجح بين اللفظ والمعنى بل هو ممّن جمع بينهما وسوّى بين خصائصها وجعلهما شيئا واحدا يعتمد على الصياغة » . ثم يضيف : « وليس بينه وبين الجاحظ خلاف فكلاهما يرى الصياغة الأدبية هي التي يتفاضل بها اصحاب الكلام » .

٥٣ ــ تناول عدد من الباحثين نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم بالدرس والتحليل ، ومن هؤلاء :

ــ د. محمد مندور : في الميزان الجديد ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب ت ، ص ١٨٢ ــ.

ــ د. درويش الجندي : نظرية عبد القاهر في النظم ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٠ .

ــ د. احمد احمد بدوي : عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٠١ ــ.

ــ د. عبد القادر حسين : اثر النحاة في البحث البلاغي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٦١ .

ــ د. احمد مطلوب : عبد القاهر الجرجاني ، ص ٥١ ــ.

ــ د. احمد مطلوب : أساليب بلاغية ، ص ٧٢ ــ.

ــ د. البدراوي زهران : عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٥ ــ.

٥٤ ــ انظر احمد مطلوب : عبد القاهر الجرجاني ص ١٠٦ .

٥٥ ــ الدلائل ص ٤٠٣ .

٥٦ ــ المصدر نفسه ص ٣١ ــ ٣٢ .

٥٧ ــ المصدر نفسه ص ٦٤ .

٥٨ ــ المصدر نفسه ص ٣٢ .

٥٩ ــ المصدر نفسه ص ٤٠ .

٦٠ ــ أساليب بلاغية ــ الفصاحة ــ البلاغة ــ المعاني ــ ، ص ٣٤ ــ ٥٠ .

٦١ ــ الدلائل ص ٣٣١ .

٦٢ ــ المصدر نفسه ص ٣٣٥ .

٦٣ ــ المصدر نفسه ص ٣٤٩ ــ ٣٥٠ .

والجزالة : نعت اقترن بفصاحة اللفظة لتخصيصها بصورة من الصور قد تكون حسنة وقد تكون غير ذلك . وقد ربط أبو هلال العسكري « الفصاحة » بالجزالة في قوله : وشهدت قوماً يذهبون الى ان الكلام لا يسمى فصيحاً حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة وشدة جزالة » . (الصناعتين ص ١٤ ، ١٥ ، ٦٣) .

وكذلك يربط ابن رشيق (العمدة ، جـ ١ ص ٩٣) بين الفصاحة والجزالة اذ يقول : « ليست الجزالة والفصاحة ان يكون توليد الالفاظ حوشيا خشنا ولا اعرابيا جافيا ، ولكن حال بين الحالين » .

انظر تطور معنى الجزالة : د. ماهر هلال : جرس الالفاظ ، ص ٤٧ ــ ٤٨ .

٦٤ ــ الدلائل ص ٣٥٢ .

٦٥ ــ المصدر نفسه ص ٣٥٢ ــ ٣٥٣ ، ص ٤٥٨ ــ ٤٥٩ .

٦٦ ــ المغني جـ ١٦ ص ٢٠٠ ، وعبارة القاضي عبد الجبار هي : « فأما حسن النغم ، وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسنا على السمع ، لا انه يوجد فضلا في الفصاحة » . وانظر : شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٧ وما بعدها .

٦٧ ــ شوقي ضيف : البلاغة .... ص ١١٩ .

٦٨ ــ الدلائل ص ٢٩٩ ــ ٣٠١ .

٦٩ ــ د. عبد القادر حسين : اثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٣٦٥ ــ ٣٦٧ ؛ وانظر : احمد احمد بدوي : عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٠٥ ــ ١٠٦ .

٧٠ ــ ابن سنان : سر الفصاحة ، ٥٨ ــ ٥٩ .

لقد اشار ابن سنان في مقدمة كتابه الى اختلاف الدارسين « في مائية الفصاحة وحقيقتها » وهو لذلك يتبرى لسد الثغرة التي يراها في تناول الفصاحة . ومن اجل ذلك يضيف قوله : « اعلم ان الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرّها » . وهذا ما جعله يسمي كتابه كلّه بـ « سرّ الفصاحة » . ولكن احد الدارسين المحدثين (د. محمد جابر فياض . ص ٢٧٨) يرى ان ابن سنان وان قدّم ان غرضه هو معرفة حقيقة الفصاحة الا أن « حديثه عن مفهوم الفصاحة وحدها لا يتناسب وعنوان الكتاب والأهمية التي ذكرها لها في بداية حديثه عنها ، مع أنه لم يكد يبق شيئا من شروط الفصاحة الا اشار اليه ، ولكن حقيقة الفصاحة وماهيتها شيء ، وشروطها شيء آخر » .

٧١ ــ سر الفصاحة ص ٢٣٤ .

٧٢ ــ انظر : شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ص ١٥٣ ؛ وماهر مهدي هلال ، ص ٩٥ ؛ ومحمد علي رزق الخفاجي : علم الفصاحة ، ص ٦٠ ــ ٦١ .

٧٣ــ سر الفصاحة ، ص ٦٠ . يرى ماهر مهدي هلال (ص ٩٥) ان ابن سنان « انما يتحرى الناحية الجمالية في عموم هذه المصطلحات . واذا خصصت في اللفظ فأولى من هذه بالحجة قول النبي ﷺ للعباس وقد سأله : فيم الجمال ؟ فقال : « في اللسان » .

٧٤ــ سر الفصاحة ص ٦٣ .

٧٥ــ المصدر نفسه . ص ١٦٩ ــ ١٧٥ .

٧٦ــ المصدر نفسه ص ١٩٩ .

٧٧ــ المصدر نفسه ص ٢٠١ .

٧٨ــ المصدر نفسه ص ٢٠٧ ــ ٢٠٨ .

٧٩ــ المصدر نفسه ص ٢٢٠ .

٨٠ــ المصدر نفسه ص ٢٢١ .

٨١ــ المصدر نفسه ص ٢٢٢ .

٨٢ــ المصدر نفسه ص ٢٢٩ ــ ٢٣٠ .

٨٣ــ المصدر نفسه ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣ . يرى ابن سنان أن « المثال لا بدّ ان يكون اظهر من الممثّل ، فالغرض بايراده ايضاح المعنى وبيانه » .

٨٤ــ المصدر نفسه ص ٢٣٣ .

٨٥ــ المصدر نفسه ص ١٢٠ .

٨٦ــ المصدر نفسه ص ١٢٦ ، وانظر ص ١٢٩ ، ١٣٣ .

٨٧ــ المصدر نفسه ص ١٦٣ .

٨٨ــ المصدر نفسه ص ١٦٥ .

٨٩ــ المصدر نفسه ص ٢٨٣ ــ ٢٨٤ .

٩٠ــ المصدر نفسه ص ١٣٣ ؛ وانظر ص ٢٨٤ .

٩١ــ المصدر نفسه ص ٥٧ .

٩٢ــ ذكره السيوطي في البغية (جـ ٢ ٧ ــ ٨) ، فقال : كان عالما باللغة والاداب والأخبار . وذكر ايضا ان اسمه صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي البغدادي .

٩٣ــ سر الفصاحة ص ٧١ .

٩٤ــ المصدر نفسه ص ٨٩ ــ ٩٠ .

٩٥ــ المصدر نفسه ص ١٠٦ .

٩٦ــ المصدر نفسه ص ١٣٩ ؛ وانظر ص ٩٠ ، و ص ٢٤٩ ــ ٢٥٠ .

٩٧ــ المصدر نفسه ص ١٩٨ ؛ وانظر ص ٢٢٧ .

٩٨ــ المصدر نفسه ص ١٣٥ ؛ وانظر بعض احكامه على ابيات شعرية معينة ص ٨٩ ، و ص ١٨٠ .

مصادر البحث ومراجعـــه

أ ـــ المصادر :

١ ـــ ابن جنّي ، عثمان : الخصائص ، ط . بيروت (بدون تاريخ) .

٢ ـــ ابن رشيق القيرواني : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده دار الجيل ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨١ م .

٣ ـــ ابن سنان الخفاجي : سرّ الفصاحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م .

٤ ـــ ابن فارس الرازي ، أحمد : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ، ١٩٦٣ م .

ـــ مجمل اللغة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

٥ ـــ ابن منظور :

لسان العرب ، دار صادر ، بيروت (بدون تاريخ) .

٦ ـــ ابن النديم ، محمد بن اسحق : الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨ م .

٧ ـــ أبو عبيد ، القاسم بن سلام الهروي : غريب الحديث ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤ .

٨ ـــ أبو هلال ، الحسن بن سهل العسكري : الصناعتين ، القاهرة . ١٩٥٢ م .

٩ ـــ الباقلاني ، أبو بكر محمد بن الطيّب ، اعجاز القرآن ، تحقيق السيّد احمد صقر ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧١ م .

١٠ ـــ ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى : فصيح الكلام ، بتحقيق الدكتور عاطف مدكور ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

١١ ــ الجرجاني ، عبد القاهر ــ دلائل الاعجاز في علم المعاني بتحقيق عبد المنعم خفاجي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨١ .

ــ الرسالة الشافية ، نشر ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ، تحقيق محمد خلف الله ، ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٦٨ .

١٢ ــ الجرجاني ، علي بن محمد بن علي : التعريفات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

١٣ ــ الرّماني ، أبو الحسن علي بن عيسى : النكت في إعجاز القرآن الكريم نشر ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٦٨ م .

١٤ ــ الزمخشري ، محمود بن عمر ، أساس البلاغة ، ١٩٧٩ م .

١٥ ــ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .

ــ المزهر في علوم اللغة ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٦ ــ القاضي عبد الجبار الاسد آبادي : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، الجزء السادس عشر ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠م .

ب ــ المراجـــع :

١ ــ ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٥ م .

٢ ــ احسان عباس : تاريخ النقد الادبي عند العرب ، دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣ م .

٣ ــ أحمد أحمد بدوي : عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٤ ــ احمد مطلوب : ــ أساليب بلاغية ، بغداد ، ١٩٨٠ .

ــ عبد القاهر الجرجاني ــ بلاغته ونقده ــ ، بيروت ، ١٩٧٣ .

ــ مصطلحات بلاغية ، بغداد ، ١٩٧٢ .

٥ ــ البدراوي زهران : عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ، دار المعارف ، القاهرة الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦ .

٦ ــ توفيق علي الفيل : الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية ، حوليات كلية الآداب ــ جامعة الكويت . الرسالة السابعة والعشرون ، ١٩٨٥ م .

٧ ــ جلال محمد عبد الحميد موسى : نشأة الأشعرية وتطورها ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢ م .

٨ ــ جواد علي : لهجة القرآن الكريم ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثالث ، ١٩٥٤ م .

٩ ــ دائرة المعارف الاسلامية (باللغة الانجليزية) : مادة فصاحة .

١٠ ــ درويش الجندي : نظرية عبد القاهر في النظم ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٠ م .

١١ ــ رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ م .

١٢ ــ شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٣ م .

١٣ ــ صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٦ م .

١٤ ــ عبد الجليل عبد الرحيم : لغة القرآن الكريم ، مكتبة الرسالة ، عمان ١٤٠١هـ/ ١٩٨١ م .

١٥ ــ عبد القادر حسين : أثر النحاة في البحث البلاغي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

١٦ ــ عبد الكريم السالم الحياري : مخطوطة رسالة دكتوره باللغة الانجليزية :

Rhetoric in al-Mathal al-Sa'ir-Ibn al-Athir's Contribution to 'Ilm al-Balaghah, University of Cambridge, 1986.

١٧ ــ عبده الراجحي : فقه اللغـــة في الكتب العربيـــة ، بيروت ، ١٩٧٢ م .

١٨ ــ علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

١٩ ــ ماهر مهدي هلال : جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ م .

٢٠ ــ محمد بركات أبو علي : فصول في البلاغة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٣ م .

٢١ ــ محمد جابر فياض : مفهوم الفصاحة لغة واصطلاحا ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٣٦ ، جـ ١ ، آذار ، ١٩٨٥ م .

٢٢ ــ محمد حنيف فقيهي : نظرية اعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني عن كتابته : أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز ، بيروت ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

٢٣ ــ محمد علي رزق الخفاجي : علم الفصاحة العربية ــ مقدمة في النظرية والتطبيق ــ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

٢٤ ــ محمد مندور : في الميزان الجديد ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة (بدون تاريخ) .